



المركز التونسي للاقتصاد  
Observatoire Tunisien de l'Économie

مذكرة توجيهية | رقم 13

# قانون المالية 2025: أي أفق للعدالة الجبائية؟

المركز التونسي للاقتصاد

06/01/2025



## مقدمة

حاول قانون المالية لسنة 2025، في سابقة أولى منذ سنوات، التوجه نحو خيارات ضريبية أكثر تصاعدياً ونحو الترفيع في نسب الضريبة على الشركات، في مخالفة لسردية سادت منذ الثمانينات نادت بتخفيف العبء الجبائي لتحفيز الاستثمار وبالحد من تصاعدي الضريبة لتيسير استخلاصها. فقد رافق النقاش حول مشروع قانون المالية داخل البرلمان، في أكتوبر ونوفمبر الماضيين، زخم داخل الأوساط السياسية والمدنية تفاعلاً مع ما تم طرحه ومحاولة للتأثير في التوجهات المطروحة كـل حسب أهدافه.

كان المرصد التونسي للاقتصاد من بين المنظمات التي تفاعلت مع ما جاء به مشروع قانون المالية خاصة في فصليه المتعلقين بالضريبة على الأفراد والضريبة على الشركات، وقد عمل على التأثير من أجل توجهات جبائية أكثر تصاعدياً تكون الضريبة فيها آلية لإعادة توزيع الثروة وتقليص الفوارق قبل أن تُستغل لتحقيق أهداف اقتصادية غير مستدامة.

نحاول من خلال هذا الموجز العودة على ما جاء به مشروع قانون المالية لسنة 2025 في نسخته الأولى والمعدلة، فيما يتعلق بالضريبة على الأفراد والضريبة على الشركات، وإلى تشخيص وضعية العدالة الجبائية في تونس والمقترحات المشتركة التي تقدم بها المرصد التونسي للاقتصاد ومركز علي بن غدام للعدالة الجبائية.

الكتابة الأساسية: سحر فضيلة  
محللة سياسات عمومية  
sahar.fdhila@economie-tunisie.org

مساهمة في الكتابة: آية القاهري  
محللة سياسات عمومية  
aya.kahri@economie-tunisie.org

المراجعة: إيمان سعادة  
مديرة البحث  
iman.saadeh@economie-tunisie.org

تصميم جرافيكي: سيرين زغلامي  
مصممة جرافيك  
cyrine.zoghlemi@economie-tunisie.org

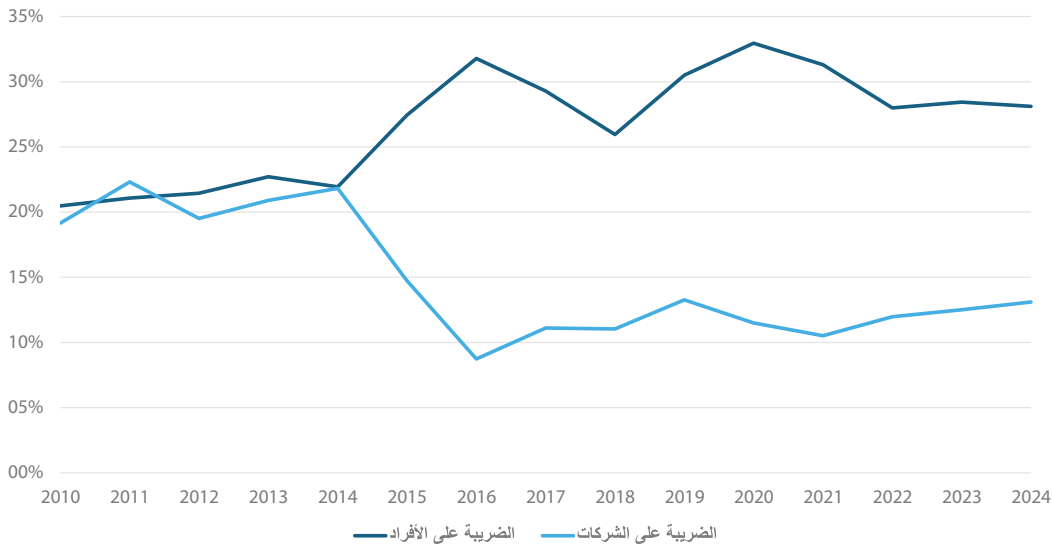


## I. فرصة مهدورة لتصاعدية الضريبة على الشركات

يكشف لنا تطور المداخل الجبائية في تونس اختلافا جليا في توزيع العبء الجبائي، فمن خلال العودة على توزيع الموارد الجبائية المتأتية من الضريبة المباشرة نلاحظ تراجع مساهمة الضريبة على دخل الشركات في مجموع الموارد الجبائية مقابل انتقال هذا العبء الى كاهل الأشخاص. فمنذ أن كان كل منهما يمثل ما يقارب 22% من مجموع الموارد الضريبية سنة 2014، لم تتجاوز مساهمة الضريبة على الشركات 12.5%، سنة 2023، مقابل مساهمة تفوق 28% للضريبة على دخل الأشخاص.

يظهر الرسم البياني عدد 1 أدناه الوتيرة التي ارتفعت بها نسبة الموارد الجبائية المتأتية من الضريبة على دخل الأفراد مقابل انخفاض نسبة موارد الضرائب على دخل الشركات من إجمالي الموارد الجبائية، من سنة 2010 إلى سنة 2024.

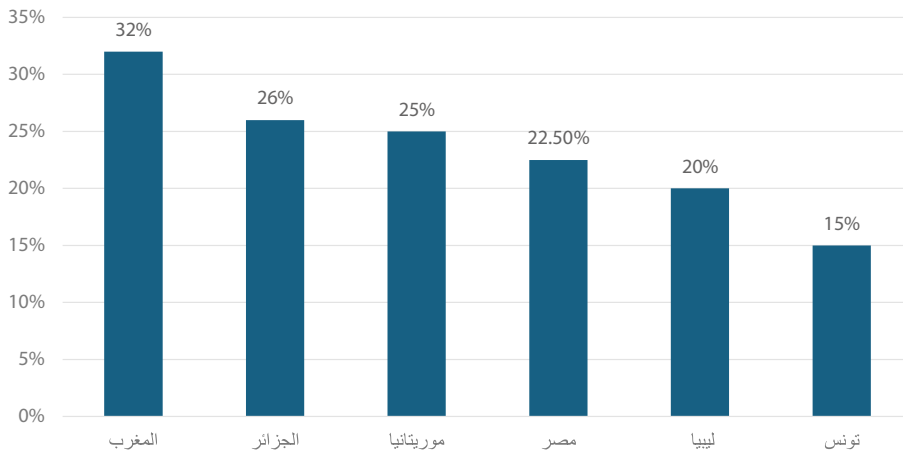
رسم بياني عدد 1: تطور مساهمة الضريبة على الأشخاص والضريبة على الشركات في مجموع الموارد الجبائية



المصدر: وزارة المالية

هذه الهوة بين مصدري الضريبة المباشرة مرتبطة بإجراء التخفيض في النسبة العامة للضريبة على الشركات الذي تم اتخاذه في مناسبتين خلال العقد الماضي، سنة 2014 أين تم التخفيض في النسبة العامة من 30% الى 25% ثم الى 15% سنة 2021، لتصنف هذه النسبة كأضعف نسبة في شمال إفريقيا، كما يُبينه الرسم البياني عدد 2، بل والأضعف في افريقيا

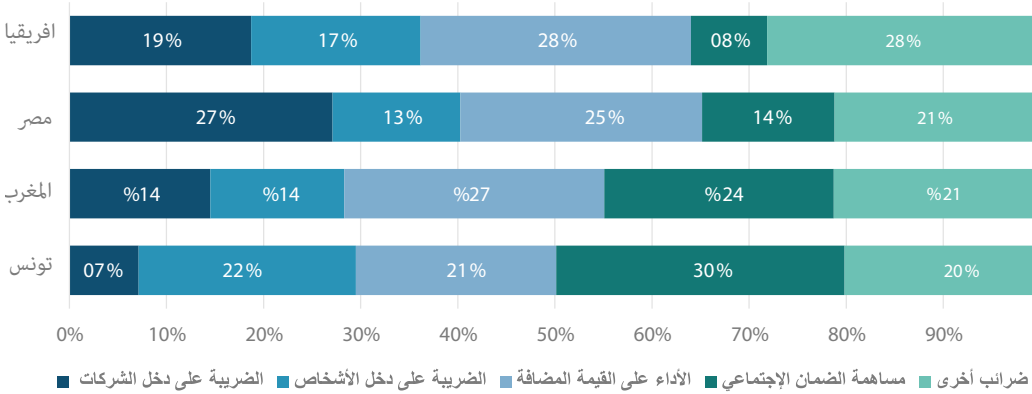
رسم بياني عدد 2: نسب الضريبة على الشركات ببلدان شمال افريقيا، 2023



المصدر: World Population Review

في مقارنة نسبة موارد الضريبة على الشركات في تونس، من مجموع الموارد الجبائية باعتبار المساهمات الاجتماعية سنة 2021، مع كل من المغرب ومصر والمعدل الإفريقي، يتبين لنا جلياً محدودية هذه المساهمة حيث إنها تناهز 7% مقابل 14.5% و27% بكل من المغرب ومصر و18.7% كمتوسط افريقي

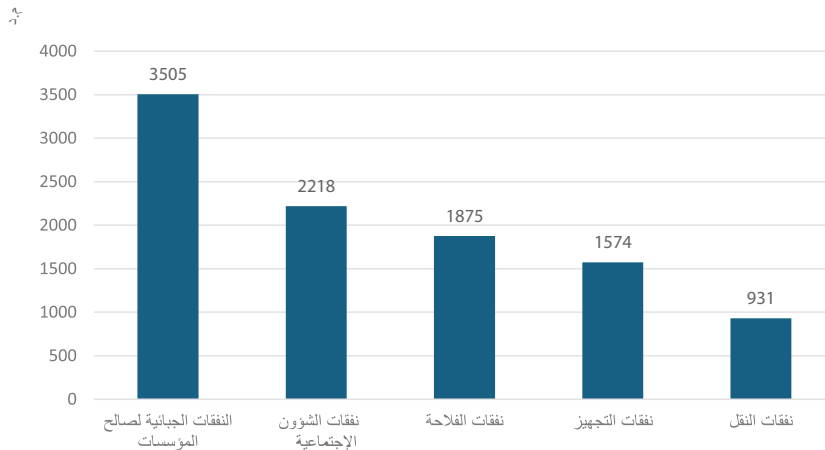
### رسم بياني عدد 3: مقارنة توزيع الموارد الجبائية باعتبار المساهمات الاجتماعية، 2021



المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

عدا عن ضعف مساهمة الضريبة على دخل الشركات في الإيرادات الحكومية نتيجة انخفاض نسبتها، تمتعت هذه الشركات بـ55% من التحفيزات الجبائية سنة 2022 والتي مثلت نفقاتها 7% من ميزانية الدولة و 10% من الموارد الجبائية<sup>1</sup>. في مقارنة هذه النفقات بمجموعة من النفقات العمومية لسنة 2022 نلاحظ مدى ثقلها وتأثيرها على خيارات إنفاق الدولة كما يظهره الرسم البياني عدد 4.

### رسم بياني عدد 4: النفقات العمومية لسنة 2022



المصدر: الملحق عدد 12 لقانون المالية 2024، وزارة المالية

لطالما اعتمدت الحكومات المتعاقبة على التخفيض في نسبة الضريبة على الشركات والتحفيزات الجبائية كآليات أساسية لتحفيز الاستثمار الخاص. غير أنها لم تثبت نجاعتها في الوصول إلى هذا الهدف مقارنة بالكلفة المالية الباهظة. إذ يكشف التقرير الذي نشره البنك العالمي، حول فاعلية النظام الجبائي تونس، عن عدم وجود تأثير مباشر للتخفيض في نسبة ضريبة الشركات على أدائها خاصة المصدرة منها، مُستثنيا الشركات الناشئة التي تبقى في حاجة إلى آليات التحفيز الجبائي لضمان استدامتها<sup>2</sup>. في نفس التقرير تتم الإشارة إلى أن العوامل الأكثر تحفيزاً للاستثمار تتعلق أساساً بالاستقرار السياسي والاقتصادي، وجود إطار تنظيمي شفاف، توفر المهارات، وجودة البنية التحتية.

<sup>1</sup>قاهري، آية، "قراءة في الملحق عدد 12، "النفقات الجبائية في تونس: توزيعها وإنعكساتها"، (المركز التونسي للإقتصاد، 2 ديسمبر 2024)، <https://www.economie-tunisie.org/ar/les-d%C3%A9penses-fiscales-en-Tunisie> (تاريخ الوصول 3/12/2024) sic

<sup>2</sup>The World Bank, "Tunisia Economic Monitor: Equity and Efficiency of Tunisia Tax System", (The World Bank, 12 November 2024), <https://documents1.worldbank.org/curated/en/09945011122440099/pdf/IDU14a597e6d12db7144c51bdb61c083b0765c27.pdf>

<sup>3</sup> المبلغ الإجمالي للضريبة التي تدفعها مجموعة معينة من الأشخاص الطبيعيين أو الأشخاص المعنويين، بالمقارنة مع ما تدفعه المجموعات الأخرى

أمام هذا التشخيص، لطالما نادى المدافعون عن العدالة الجبائية في تونس بضرورة إعادة النظر في نسب الضريبة على الشركات ومراجعة التحفيزات الجبائية بما يضمن التوازن بين مصادر الموارد الجبائية وحتى لا يقع الجهد الجبائي<sup>3</sup> على كامل الأفراد وخاصة الطبقات الضعيفة والمتوسطة.

يبدو أن السلطة السياسية تبنت نفس التشخيص في صياغة مشروع قانون المالية لسنة 2025. حيث اقترحت الحكومة في النسخة الأولى من مشروع القانون مجموعة من الإصلاحات المتعلقة بالضريبة على الشركات. نص الفصل 32 على إرساء نسب تصاعديّة للضريبة على الشركات على أساس رقم المعاملات كما اقترح نسب ضريبة دنيا تكون تصاعديّة حسب نسب الضريبة المستوجبة. في المقابل حافظ على استثناء بعض القطاعات بنسب خاصة، حسب طبيعة النشاط، مع تحيينها عبر الزيادة بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية ومؤسسات التأمين لتصل إلى 40%<sup>4</sup>

<sup>4</sup> وزارة المالية، «مشروع قانون المالية لسنة 2025»، (مجلس نواب الشعب، 16 أكتوبر 2024). [https://arp.tn/ar\\_SY/document/download/104688](https://arp.tn/ar_SY/document/download/104688) (تاريخ الوصول: 16/10/2024)

### جدول عدد 1: نسب الضريبة على الشركات في النسخة الأولى من مشروع قانون المالية 2025

النسبة	رقم المعاملات	طبيعة النشاط
10%	مهما كان رقم المعاملات	الأنشطة المعمول بها حاليا (الفلاحة والصيد البحري، التنمية الجهوية، أنشطة (المساندة ومقاومة التلوث والصناعات التقليدية
15%	أقل من 5 مليون دينار	الأنشطة غير المعنية بنسبتي 10% و 35%
20%	يساوي أو يفوق 5 مليون دينار ويقل عن 20 مليون دينار	الأنشطة غير المعنية بنسبتي 10% و 35% و 40%
25%	يساوي أو يفوق 20 مليون دينار	الأنشطة غير المعنية بنسبتي 10% و 35% و 40%
35%	مهما كان رقم المعاملات	قائمة الأنشطة التالية: مشغلو شبكات الاتصال - شركات الاستثمار - شركات إستخلاص الديون - قطاع المحروقات - المساحات التجارية الكبرى - وكلاء بيع السيارات - مستغلو علامة تجارية أجنبية
40%	مهما كان رقم المعاملات	قائمة الأنشطة التالية: البنوك والمؤسسات المالية بما في ذلك غير المقيمة - مؤسسات التأمين وإعادة التأمين بما في ذلك التأمين التكافلي وصندوق المشتركين والتأمينات التعاونية

المصدر: النسخة الأولى من مشروع قانون المالية 2025، مجلس نواب الشعب

اعتماد ضريبة تصاعديّة على الشركات وتحديد نسب دنيا لها يُعتبر توجها إيجابيا من شأنه المساهمة في معادلة هذا الاختلال في توزيع العبء، عبر جعل الشركات الأكبر حجما تدفع نصيبها العادل من الضريبة مع الحفاظ على التوازنات المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة. غير أن اعتماد رقم المعاملات لتحديد نسب الضريبة على الشركات قد لا يكون توجها موفقا لتحقيق هدف تصاعديّة الضريبة على الشركات.

قد تكون الغاية من وراء اعتماد رقم المعاملات الحد من فرص التهرب الضريبي إذ أن رقم الأرباح يكون أكثر عرضة للتلاعب أو لتسهيل عملية التحقق والقياس للإدارة الجبائية<sup>5</sup>، غير أن هذا الخيار بإمكانه أن يعزز الحيف الجبائي إذ لا يمكن تحديد مدى مردودية نشاط الشركات عبر رقم المعاملات فقط ومن الممكن خلق ضغط أكبر على قطاعات معينة تحقق أرباحا متواضعة أو فرض نسبة ضريبة ضعيفة على قطاعات تحقق أرباحا مرتفعة.

<sup>5</sup> Feng Wei, and Jean-François Wen. The Optimal Turnover Threshold and Tax Rate for SMEs (USA: IMF, 2019), 3

أثار هذا التوجه العديد من النقاشات التي هيمنت داخلها آراء المعارضون لما طُرح، إما لاعتقادهم بعدم عدالة اعتماد رقم المعاملات لتحديد النسب الضريبية أو لرفضهم أساسا للترفيغ في نسب الضريبة على الشركات بدعوى الضغط الجبائي<sup>6</sup>. خلقت هذه الديناميكية داخل البرلمان وخارجه ضغطا على وزارة المالية لتعديل المقترح في مشروع قانون المالية لتتخلى عن تصاعديّة الضريبة على الشركات وتعتمد نسبة عامة مقدرة بـ 20%<sup>7</sup>.

<sup>6</sup> يُعرف الضغط الجبائي بنسبة إجمالي الموارد الجبائية من الناتج الداخلي الخام

اعتبر «المركز التونسي للاقتصاد» و«مركز علي بن غداهم للعدالة الجبائية» في قراءة مشتركة، أن التخلي عن تصاعديّة الضريبة على الشركات خطوة إلى الوراء في مسار العدالة الجبائية. إذ كان من الأنجع والأكثر عدلا

<sup>7</sup> وزارة المالية، «مشروع قانون المالية لسنة 2025 معدلا»، (مجلس نواب الشعب، 20 نوفمبر 2024). [https://arp.tn/ar\\_SY/document/download/105726](https://arp.tn/ar_SY/document/download/105726) (تاريخ الوصول: 20/11/2024)

إعادة توزيع نسب الضريبة المقترحة في النسخة الأولى من مشروع قانون المالية على أساس الأرباح، مع تطوير قدرات الإدارة الجبائية وآليات عملها ومزيد تمويلها حتى تمارس مهام الرقابة والتثبيت بطريقة أكثر فاعلية. ولكن أمام تشبث جهة المبادرة والبرلمان بالعودة الى اعتماد نسبة عامة للضريبة، دعت المؤسسات في مقترح تعديل إلى ترفيع النسبة العامة للضريبة على الشركات نحو 25%، مع تخصيص نسبة 15% للشركات الصغرى والمتوسطة التي لا يتجاوز رقم معاملاتها السنوي 5 مليون دينار.

إن العودة الى تطبيق نسبة 25%، كما كانت عليه قبل سنة 2021، يجعلنا متجانسين مع المعايير العالمية وينأى بنا عن الوقوع في التنافس الضريبي الضار الذي له كلفة مالية ضارة ومردودية اقتصادية محدودة، كما يدفع نحو خلق التوازن في توزيع العبء الجبائي بين الأفراد والشركات. غير أن البرلمان بغرفتيه اختار اعتماد التعديل الأخير الذي جاء به مشروع قانون المالية وتبنى نسبة عامة مقدرة ب 20%

## II. خطوات ثقيلة لتصاعدية الضريبة على الأفراد

شمل ما يُسمى بالإصلاح الجبائي المُطبق طوال السنوات الماضية أيضا الضريبة على دخل الأشخاص. اذ تخلت البلاد، في إطار برنامج الإصلاح الهيكلي الذي قاده صندوق النقد الدولي، عن جدول ضريبي يحتوي على 16 شريحة ضريبية تصل فيه نسبة الضريبة الى 68% كان يُطبق الى حدود سنة 1989، لتتخفف عدد الشرائح إلى 6 شرائح ثم الى 5 شرائح فقط في سنة 2017، مما أدى طوال السنوات الماضية الى عدم مساهمة الأفراد الأعلى دخلا بنصيبهم العادل من الضريبة وأفرغ الضريبة على الدخل من تصاعديتها<sup>8</sup>.

كنتيجة لهذا التوجه، تُخبرنا معطيات سنة 2023 حول التفاوت في توزيع الدخل بتونس بأن 50% من الأشخاص الأقل دخلا لا يتمتعون سوى ب 12.3% من إجمالي الدخل في البلاد، في المقابل يتمتع ال 1% الأعلى دخلا ب 22.6% من إجمالي الدخل بمتوسط يتجاوز 327 ألف دينار سنويا ويستحوذ ال 10% الأعلى دخلا على 52.9% من إجمالي الدخل<sup>9</sup>

في سابقة أولى منذ سنوات، توجهت النسخة الأولى من مشروع قانون المالية لسنة 2025 نحو تعزيز تصاعدية الضريبة على الدخل عبر إعادة توزيع شرائح الدخل وتعديل نسب الضريبة المطبقة عليها لتخفيف العبء على الفئة الأضعف من خلال خلق شريحة اضافية في أدنى الجدول وتحديد نسبة 15% كأدنى نسبة مطبقة، وازافة شريحة في أعلى الجدول تقسم الشريحة قبل الأخيرة إلى شريحتين بنسب ضريبية مختلفة. مقابل ذلك، ارتفعت نسبة الضريبة للشرائح الأربعة الأعلى دخلا لتصل الى 40% بالنسبة للشريحة التي يزيد دخلها عن 50 ألف دينار، كما يبينه الجدول عدد 2 أدناه<sup>10</sup>

جدول عدد2: سلم الضريبة على دخل الأشخاص بالنسخة الأولى من مشروع قانون المالية 2025

الشرائح	النسب	النسب الفعلية في الحد الأقصى
0 الى 5.000 دينار	0%	0%
5.000.001 الى 10.000 دينار	15%	7.5%
10.000.001 الى 20.000 دينار	25%	16.25%
20.000.001 الى 30.000 دينار	30%	20.83%
30.000.001 الى 40.000 دينار	33%	23.88%
40.000.001 الى 50.000 دينار	36%	26.3%
ما فوق 50.000 دينار	40%	-

المصدر: النسخة الأولى من مشروع قانون المالية 2025، مجلس نواب الشعب

<sup>8</sup> مَشْمَاش، سحر، «الضريبة على الدخل في تونس أو التصاعدية الخادعة»، (المفكرة القانونية، 6 أكتوبر 2021).

<sup>9</sup> World Inequality Database, "Income inequality Tunisia, 2023". <https://wid.world/country/tunisia>

<sup>10</sup> وزارة المالية، «مشروع قانون المالية لسنة 2025»، (مجلس نواب الشعب، 16 أكتوبر 2024). [https://arp.tn/ar\\_SY/document/download/104688](https://arp.tn/ar_SY/document/download/104688) (تاريخ الوصول 16/10/2024)

رغم ايجابية هذا التوجه الذي اقترح توزيع العبء الجبائي بشكل أكثر عدلا من الجدول المعتمد حاليا بقي مجال تحسين تصاعديته مفتوحا، إذ أنه من غير العادل تصنيف كل من له دخل يفوق الـ 50 ألف دينار داخل نفس الشريحة الضريبية. لهذا، دعى المرصد التونسي للاقتصاد في مقترح تعديل أرسله الى لجنة المالية بالبرلمان للدفع نحو مزيد من التصاعدية وخلق جدول ضريبي تصل نسبة الضريبة به الى حدود 68% تطبق على أصحاب الدخل الذي يتجاوز 500 ألف.

تفاعلا مع مقترحات لجنة المالية، اعادت وزارة المالية بلورة مقترحها في النسخة المعدلة من مشروع قانون المالية وذلك عبر إضافة شريحة عليا تصل إلى حدود 70 ألف دينار وإعادة توزيع النسب لتطبق نسبة 40% على هذه الشريحة النهائية

#### جدول عدد3: سلم الضريبة على دخل الأشخاص بالنسخة المعدلة من مشروع قانون المالية 2025

الشرائح	النسب	النسب الفعلية في الحد الأقصى
0 إلى 5.000 دينار	%0	0 %
5.000,001 إلى 10.000 دينار	%15	7.5 %
10.000,001 إلى 20.000 دينار	%25	16.25 %
20.000,001 إلى 30.000 دينار	%30	20.83 %
30.000,001 إلى 40.000 دينار	%33	23.88 %
40.000,001 إلى 50.000 دينار	%36	26.30 %
50.000, 001 إلى 70.000 دينار	%38	29.64 %
ما فوق 70.000 دينار	%40	-

المصدر: النسخة المعدلة من مشروع قانون المالية 2025، مجلس نواب الشعب.

غير أن هذا الجدول يبقى أيضا محدود التصاعدية رغم التنقيح الإيجابي الذي أدخل عليه. في مقترح تعديل مشترك بين «المرصد التونسي للاقتصاد» و«مركز علي بن غزاهم للعدالة الجبائية» تمت الدعوة الى جدول ضريبي أكثر تصاعديا يحتوي على 13 شريحة ضريبية تصل نسبة الضريبة به الى حدود 68%، وهي نسبة اعتمدها تونس سابقا إلى حدود سنة 1989، تطبق على أصحاب الدخل الذي يتجاوز 500 ألف دينار سنويا مما سيجعل عملية إعادة توزيع الدخل أكثر فاعلية عبر التقليل في هوة التفاوت وتوفير أكثر موارد جبائية لتعزيز السياسات الاجتماعية.

كان الهدف من هذا المقترح تعزيز مبدأ تصاعدي الضريبة والاقتراب أكثر من تحقيق عدالة جبائية حقيقية، والحد من التفاوت الاجتماعي الذي يُعزز النمو الاقتصادي الشامل وهذا ما افترته حتى المؤسسات النيوليبرالية مثل صندوق النقد الدولي. يظهر جدول عدد 4 أدناه مقترح «المرصد التونسي للاقتصاد» و«مركز علي بن غزاهم» لسلم الضريبة على دخل الأشخاص.



جدول عدد4: مقترح المرصد التونسي للاقتصاد ومركز علي بن غزاهم لسلم الضريبة على دخل الأشخاص

النسب الفعلية في الحد الأقصى	النسب	الشرائح
7.5 %	0%	0 إلى 5.000 دينار
16.25 %	15%	5.000,001 إلى 10.000 دينار
20.83 %	25%	10.000,001 إلى 20.000 دينار
23.88 %	30%	20.000,001 إلى 30.000 دينار
26.3 %	33%	30.000,001 إلى 40.000 دينار
28.25 %	36%	40.000,001 إلى 50.000 دينار
29.64 %	38%	50.000, 001 إلى 70.000 دينار
32.748 %	40%	70.000,001 إلى 100.000 دينار
36.5 %	44%	100.000,001 إلى 150.000 دينار
41.10 %	48%	150.000,001 إلى 250.000 دينار
45.07 %	55%	250.000,001 إلى 350.000 ألف دينار
49.85 %	61%	350.000,001 إلى 500.000 ألف دينار
-	68%	أكثر من 500.000 ألف دينار

المصدر: مقترح تنقيح مشترك بين المرصد التونسي للاقتصاد ومركز علي بن غزاهم للعدالة الجبائية

صادق البرلمان في نهاية المطاف على الجدول المقترح بمشروع قانون المالية المعدل، ومن بين الحجج التي اعتمدها وزارة المالية للاعتراض على جدول ضريبي أكثر تصاعدياً، وجود ضريبة على الثروة العقارية وقد اعتبرت أن هذه الضريبة من شأنها جعل الأفراد الأكثر دخلاً وثروة يدفعون نصيبهم العادل من الضريبة. على الرغم من اقرار هاتاه الضريبة في قانون المالية لسنة 2023، إلا أن الشروط المحيطة بها تحد من فاعليتها ومن عدالتها، فإن اعتماد عتبة 3 ملايين دينار كقيمة للعقارات تُعتبر عالية ووجب تخفيضها نحو مستويات أكثر ملاءمة لمعنى "الثروة" كما أنها غير تصاعدية. وقد قدم المرصد التونسي للاقتصاد مقترح تعديل لهذه الضريبة لجعلها تصاعدية وللحد من قيمة اءفاء السكن الرئيسي

جدول عدد5: مقترح المرصد التونسي للاقتصاد لجدول تصاعدي للضريبة على الثروة العقارية

نسبة الضريبة	قيمة العقارات الخاضعة للضريبة (بالدينار)
0 %	أقل من 3.000.000
0.50 %	3.000.000,001 إلى 5.000.000
0.70 %	5.000.000,001 إلى 10.000.000
1 %	10.000.000,001 إلى 20.000.000
1.25 %	20.000.000,001 إلى 40.000.000
1.50 %	أكثر من 40.000.000

المصدر: المرصد التونسي للاقتصاد

تجدد الإشارة إلى أن 10% من المواطنين الأكثر ثراء في تونس يملكون 58% من إجمالي الثروة، وأن 1% فقط من هؤلاء يستحوذون على 24.1% منها، في حين لا يملك 50% من المواطنين سوى 4.9% منها<sup>11</sup>. وبهذا يجب التوجه مستقبلاً نحو توسعة الوعاء الضريبي للضريبة على الثروة حتى لا ينحصر مجال تطبيقها في الثروة العقارية، لتشمل أصولاً أخرى مثل الحصص في الشركات والودائع والأصول المالية والممتلكات الفاخرة.

<sup>11</sup> World Inequality Database. "Wealth inequality Tunisia, 2023". <https://wid.world/country/tunisia>

## الخلاصة

تُعتبر التوجهات المتعلقة بإصلاح الضريبة على دخل الأفراد والشركات، التي تم اعتمادها في قانون المالية لسنة 2025، خطوة إيجابية في مسار العدالة الجبائية غير أنها تبقى منقوصة ما دام الأفراد الأكثر دخلا والشركات الأكبر حجما غير معنيين بنسب تصاعديّة تجعلهم يدفعون نصيبهم العادل من الضريبة.

تبقى مجالات الإصلاح الجبائي قائمة ولا بد مستقبلا من التوجه نحو التخفيض في الأداء على القيمة المضافة الذي يُعتبر من أهم مصادر الموارد الجبائية على الرغم من كونه رجعي ولا يأخذ بعين الاعتبار القدرات الاقتصادية للأفراد، ونحو ضريبة تصاعديّة على الثروة تغطي كافة أشكالها بالإضافة الى مراجعة التحفيزات الجبائية لتخفيف كلفتها وضمان نجاعتها الاقتصادية. في المقابل لا يمكننا الاعتماد فقط على السياسة الجبائية لخلق النمو والتنمية اذ يجب أن تتناغم كل السياسات الاقتصادية لتحقيق الأهداف المرجوة، بما في ذلك سياسة نقدية تُحفز الاستثمار الخاص بشكل مباشر وسياسة مالية تقطع مع خيارات التقشف وتُعزز الاستثمار العمومي والخدمات المُقدمة للشركات والأفراد

## المراجع

قاهري، آية. قراءة في الملحق عدد 12، «النفقات الجبائية في تونس: توزيعها وإنعكساتها». المرصد التونسي للإقتصاد، 2024. <https://www.economie-tunisie.org/ar/les-d%C3%A9penses-fiscales-en-Tunisie>

مشماش، سحب. الضريبة على الدخل في تونس أو التصاعديّة الخادعة. المفكرة القانونية، 2021. <https://legal-agenda.com/%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%A3%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D9%91>

وزارة المالية. مشروع قانون المالية لسنة 2025. موقع مجلس نواب الشعب، 2024. [https://arp.tn/ar\\_SY/document/download/104688](https://arp.tn/ar_SY/document/download/104688)  
وزارة المالية. مشروع قانون المالية لسنة 2025 معدلا. موقع مجلس نواب الشعب، 2024. [https://arp.tn/ar\\_SY/document/download/105726](https://arp.tn/ar_SY/document/download/105726)

The World Bank. Tunisia Economic Monitor: Equity and Efficiency of Tunisia Tax System. The World Bank, 2024 . <https://documents1.worldbank.org/curated/en/09945011122440099/pdf/IDU14a597e6d12db7144c51bdb61c083b0765c27.pdf>

Wej, Feng, and Jean-François Wen. The Optimal Turnover Threshold and Tax Rate for SMEs. IMF, 2019. <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Papers/2019/01/01/wej-feng-jean-francois-wen-the-optimal-turnover-threshold-and-tax-rate-for-smes>

World Inequality Database. Income inequality Tunisia, 2023. <https://wid.world/country/tunisia>







المركز التونسي للإقتصاد  
Observatoire Tunisien de l'Economie

 [contact@economie-tunisie.org](mailto:contact@economie-tunisie.org)

 [www.economie-tunisie.org](http://www.economie-tunisie.org)

 21, Rue du Niger - 1002 Tunis belvedere - Tunisia

 [www.facebook.com/ObsTunEco](https://www.facebook.com/ObsTunEco)

 (+216) 36 329 939